

السياسة الفكرية الألمانية و تأثيرها على الأمن القومي

German Thinking Policy and its Impact on the National Security

بكاكرة نبيل

جامعة الجزائر 3 ، bekakranabil7@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/10/31

تاريخ القبول: 2023/06/23

تاريخ الاستلام: 2023/05/26

ملخص: في ظل الرهانات المعقدة التي تعرفها التفاعلات الدولية الراهنة، بات من الضروري إعادة النظر في المرجعيات الفكرية للمقاربات الأمنية ونماذج صنع القرار في استشراف السياسات الأمنية، وبالخصوص الدول التي تسعى إلى لعب أدوار قيادية على المستوى الإقليمي في إطار النظام الاقتصادي العالمي على غرار ألمانيا، التي تعتبر أحد أعمدة الاتحاد الأوروبي وأحد الأقطاب الاقتصادية والتكنولوجية الهامة في العالم. فالسياسة الفكرية تعتبر محورا أساسيا بالنسبة للحكومات من خلال لعب دور محوري كجسر بين المعرفة "العالم الأكاديمي" و "السلطة" صانعي السياسات؛ حيث أصبحت تمثل دليلا هاما على تطور الدولة واهتمامها بالبحث العلمي، فقد أصبح تعلم التفكير حول المستقبل في غاية الإلحاح، بسبب التسارع الكبير في وتيرة التغير في العالم، وكيف علينا أن نتوقع المستقبل، لكي يكون بإمكاننا اتخاذ القرارات الحكيمة في ظل تهديدات أمنية هجينة تفرض علينا تبني فكر أمني معاصر، متطور و متكيف مع الواقع الراهن.

كلمات مفتاحية: السياسة، البيئة الأمنية، الفكر، ألمانيا، الأمن.

Abstract:

In light of the complex stakes of current international interactions, it has become necessary to reconsider the intellectual references to security approaches and decision-making models in drawing up and anticipating security policies, especially countries that seek to play leading roles at the regional level and within the framework of the global economic system, like Germany, one of the pillars of the European Union and one of the important economic and technological poles in the world. Policy thinking is considered an essential focus for governments, by playing a pivotal role as a bridge between knowledge "the academic world" and government "policy makers"; As it has become an important evidence of the development of the state and its interest in scientific research, and due to the great acceleration in the pace of change in the world, discover how to think about the future has become very urgent, as we need to know how we have to anticipate the future, so that we can Making wise decisions in light of hybrid security threats requires us to adopt contemporary security thinking, developed and adapted to the current reality.

Keywords: Policy, Security Environment, Thinking, Germany, Security.

المؤلف المرسل: بكاكرة نبيل، bekakranabil7@gmail.com

مقدمة :

إن السياسة باعتبارها ميكانيزمات أو طرائق أو مناهج تتبعها الدولة لدراسة قضية أو ظاهرة أو قطاع أو ميدان مخصص، نجد أن هناك السياسة الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الصحية، البيئية، الفكرية...، وهنا ليس المقصود بالسياسة كنظام حكم، والتنظيم السياسي ضرورة حياتية للإنسان في مختلف العصور، كما أن هذا التنظيم لا يتحقق دون وضع سياسات، ولا غنى في ذلك عن عقل الإنسان و فكره، ولا غنى للإنسان عن العلم الذي يتفكر في هذا التنظيم وأساسياته، و لأن عالم اليوم يتطلب اندماج و تكتل و توظيف كل ما تزخر به الدولة من مقومات على المستوى الداخلي و الخارجي، وفي هذا السياق نجد ألمانيا، والتي بفضل قُدرتها الصناعية المتطورة في شتى المجالات، وبفضل قوة وتماسك اقتصادها وتقدمها التكنولوجي، فضلا عن مجمل مقومات قوتها الإستراتيجية، تُمثل نقطة ارتكاز يستند عليها الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأهداف و المبادئ و الأسس التي قام عليها الاتحاد، و بالتالي و لتأدية دور قيادي في المستقبل يُعزز من مكانة ألمانيا الإستراتيجية يجب أن تمتلك مؤشرات قوة شاملة تُمهّد لها أن تلعب دورا محوريا فاعلا في محيطها الإقليمي و من ثم ينعكس ذلك الدور على المستوى الدولي، ولتجسيد هذا الدور تُعد السياسة الأمنية العمود الفقري في الإستراتيجية الألمانية الشاملة و ذلك لتكملة مقومات القوة التي تمتلكها (خاصة الإقتصادية منها) حيث تم توجيه الإهتمام من طرف صانعي القرار الألمان للمراكز الفكرية الألمانية و ذلك لما توفره من إنتاج معرفي في صياغة السياسة الأمنية و بلورة الرؤى و المقترحات.

الإشكالية : نتيجة للتحديات والمخاطر والتهديدات التي يشهدها العالم على المستويين الداخلي والخارجي و التي تتسم بالتعقيد و التداخل بين ما هو محلي وما هو دولي، وتعدد مستويات التعامل معها، وتداخلها أفقياً ورأسياً، كلما تطلب الإعتماد من طرف الدول على سياسات فكرية لطرح حلول للتحديات المختلفة التي تواجهها، وذلك للحيلولة دون تحولها و تفاقمها إلى خطر أو تهديد، لذلك كيف يمكن لألمانيا أن تستثمر في المعرفة و الفكر و العلم باعتبارهما قوى ناعمة و تأثيرها على سياستها الأمنية و أمنها القومي في ظل تغير فواعل البيئة الأمنية الدولية ؟

فرضيات الدراسة :

✓ تعتبر ألمانيا بلد الأفكار"، إذ أنها تُشجع روح الاختراع والابتكار، لكنها عُرفت بالعملاق الاقتصادي و لكن بالقرم السياسي، لذا من خلال إنشاء و تبني سياسة تمويلية مادية (تخصيص مبالغ مالية ضخمة للبحث العلمي) للبحوث و الدراسات العليا و المشاريع البحثية خاصة التي تُعنى بالسياسة الأمنية، تهدف ألمانيا إلى استثمار و تحقيق تكامل و تجانس في مختلف مقوماتها.

✓ إن قدرة ألمانيا التنافسية كدولة صناعية تعتمد أكثر على الحفاظ على ريادةها في الابتكار، حيث تظل المعرفة موردا استراتيجيا لألمانيا، لتصور سياسة أمنية و دفاعية جديدة.

أهداف البحث :

إن الإستثمار الحقيقي اليوم و الذي تركز عليه كل سياسات الدولة ضمن إطارها المؤسسي المحلي أو من خلال تطلعاتها الإقليمية أو بناء إستراتيجيتها الدولية يهدف إلى الإهتمام بالمعرفة و المعلومة و الخبرة العلمية كسلاح ضمن ما يُسمى بالقوة الناعمة و بناء سياسة أمنية تتواءم و تواكب مختلف التحديات و التهديدات و هذا ما نصبوا و نهدف إلى تبيانها من خلال محتوى هذا المقال.

للإجابة على الإشكالية تتبع المنهجية التالية :

أولاً: تطور النسق الفكري الألماني.

1. النشأة التاريخية و المقومات.

2. تغير البيئة الأمنية، تغير الفواعل، تغير السياسات.

ثانياً: سياسة ألمانيا الفكرية في ظل التحديات الأمنية.

1. الشراكة الأمنية بين القطاع الصناعي و المجتمع العلمي .

2. المعهد الألماني للشؤون الدولية و الأمنية كنموذج.

أولاً: تطور النسق الفكري الألماني

1. النشأة التاريخية و المقومات :

” من بين التحولات الرئيسية في العلاقات الدولية تلك المتعلقة بالأمن، أين غيرت هذه التحولات بشكل جذري مفاهيم الدراسات الإستراتيجية وانعكاساتها على الأمن العسكري وغير العسكري، حيث يتم إعادة تقييم المفاهيم، المناهج، موضوعات الدراسة، القضايا والجهات الفاعلة. على الرغم من أن نظام الأمن العالمي الجديد، منذ نهاية الحرب الباردة، قد تأثر بأبعاد جديدة، مثل الأمن المجتمعي أو الأمن الإنساني، إلا أن إرث الألفية القديمة لا يزال حتمياً وحاسماً - كدليل على إعادة التأكيد على مفهوم "الأمن القومي" بعد 11 سبتمبر 2001، لذلك من الضروري للباحثين والممارسين في مجال الدراسات الإستراتيجية أن يتم فهم الأسس المفاهيمية الثلاثة الرئيسية للإستراتيجية والأمن بشكل أفضل، هذه الأسس هي النظرية والفاعل والغرض من العلاقات الإستراتيجية.“ (1).

جاء في مقدمة الكتاب الأبيض للسياسة الأمنية الألمانية ودور الجيش الألماني "White Paper on

German Security Policy and the Future of the Bundeswehr لسنة 2016 مايلى ”

يتم التعرف على هويتنا والطريقة التي نرى بها الأمن من خلال الدروس التي تعلمناها من تاريخنا، حيث من خلالها يتشكل جزءاً من هويتنا الوطنية ويتم تكريسها في دستورنا، في نفس الوقت، فالهوية الألمانية مرتبطة ولا تنفصم عن الهوية الأوروبية، في ديباجة الدستور الألماني، تعلن ألمانيا التزامها بـ "تعزيز السلام العالمي كشرىك متساوٍ في أوروبا موحدة"، وبالتالي، فإن هويتنا وفهمنا للأمن شاملان، إن الأمر لا يتعلق بغياب الحرب وتوفير الأمن لبلادنا ومواطنيها فحسب، على أساس أوروبا الموحدة، بل يتمثل طموحنا أيضاً في تحسين ظروف التعايش البشري بطريقة مستدامة وحماية وتعزيز معايير حقوق الإنسان الدولية “ (2)، ويُعتبر هذا الكتاب بمثابة وثيقة أو تقرير يحدد من خلاله مستقبل السياسة الألمانية الأمنية والدفاعية، والذي شارك في صياغته خبراء من ألمانيا وخارجها، بل ومواطنون من المهتمين بالشأن الأمني عن طريق سبر الآراء، ويمثل التقرير أحد الوثائق التي تعزز التوجه الأمني الألماني، حيث منذ إعادة توحيد ألمانيا بعد

أخير الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، تزايدت في الأدبيات السياسية الألمانية مشاعر الإحساس بأن البيئة الدولية الجديدة تفرض إعادة النظر في الدور الألماني على مستويين هما الدور الإقليمي (في أوروبا) من جهة، والدور الدولي (مع إيلاء أهمية كبيرة للسياسة الروسية من ناحية و للجوار القريب لأوروبا خصوصاً جنوب وشرق البحر المتوسط والذي يقع معظمه في النطاق العربي) من جهة أخرى.

حيث أنه من بين ميزات ألمانيا وحدتها القومية و مدى انخراطها و انصهارها في الحياة السياسية و الاجتماعية " فالوحدة الألمانية و الحركة القومية الألمانية تأثرت بشكل كبير بالثورة الفرنسية و شعاراتها و دعوتها الشعوب إلى ممارسة حقها في حكم نفسها، حيث كانت هذه الحركة، تسعى لإيجاد دولة ألمانية موحدة، بدلا من طوائف دويلات ألمانية و صلت إبان معاهدة وستفاليا إلى ما يقارب 360 دولة أو دوقية أو مدينة أو إمارة، موزعة على 10 دوائر لكل منها رايته، حيث انخفضت تدريجيا لتصل إلى 38، لحظة دخول نابليون، و زاد هوانها تنازع أسرتين على الحكم، إحداها **Hohenzollern** البروتستانتية في بروسيا و **Hasbourg** الكاثوليكية في النمسا، و لقد أثارت الثورة الفرنسية لدى الألمان كما الشعوب الأخرى، التفكير في تلك الأقلية التي تتحكم في مقدرات الشعوب و الشتات الذي تعيش وطأته الشعوب الجرمانية ذات التاريخ العريق و الملامح الحضارية، و حمل لواء التنظير لفكرة القومية الألمانية مفكرين كبار و شعراء المعينين من طينة يوهان هيرجر **Johan Herder** و يوهان فيخته **Johan Fichte** وغيرهم، ممن كرس حياته للمناداة بأن لكل شعب عبقرية الخاصة في فهم الحرية و المساواة، و أن الشعب الألماني بحكم ثقافته و عبقرية الفذة و تقاليد العريقة و إمكاناته الضخمة، الحق في تأطير آرائه الخاصة ضمن كيان منفرد، و أحيانا كانت هذه النزعة المغرقة في التمايز، تتجاوز الملامح القومية الوطنية المعتدلة، إلى خطاب شوفيني معادي لغير الألمان و ثقافتهم و لغتهم، لأنها الأنقى و الأصفى و الأقدر على قيادة العالم و أوروبا.

لقد اضطلعت هذه الإرسالات الحماسية بإيقاظ الهمم و إشعال جذوة الإحساس بالإختلاف، و أوشكت أن تتحقق بطريقة عملية مراميها، خصوصا بعد الإنتصارات الساحقة التي حققتها النمسا

و بروسيا على فرنسا في نهاية عهد نابليون، حيث ساد الألمان شعور بانبعاث رموز المجد القومي حينما انتصروا في معركة ليبزيغ **Leipzig 1813**، غير أن موقف النمسا الراض بتاتا لفكرة توحيد ألمانيا جعل الفكرة تتلاشى من الواقع، و لكنها بقيت حية تترنح ضمن مقالات و كلمات القوميين، حيث ظلت تنادي إلى توحيد بلاد الجرمان، أرقى الأمم البشرية، والذين من حقهم وراثته الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ويلاحظ أن هذه الأفكار النزوعية، تبنتها فيما بعد الحركة النازية، مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، جراء تركيزها على استنهاض روح الشعب، واستفزاز جوانحه، وضمها مفهوما محددًا للقومية يستهوي الأمة، باعتبارها العامل الرئيسي في تكوين الطابع القومي، و ضرورة تطابق حدود الدولة مع ربوع اللغة، وبقيادة بروسيا التي تبنت الحركة القومية الألمانية و فكرة التوحيد، استطاعت تحقيق ذلك فعليا ببذرة اتحاد جمركي ما لبث أن أسس لوحدة سياسية نهائية في **1871**، و لم يكن ليتحقق الحلم المغربي، لولا المجهودات الشاقة المحمولة على كاهل رجل ألمانيا القومي حينها و نقصد بسمارك، الذي احتذى بسياسة كافور في إيطاليا، أي الحديد و النار و قوة الغزو، لقد عمل الوندويون الألمان على تدعيم عناصر وحدتهم المتمثلة في الأفكار القومية، وخصوصا فكرة تفوق العنصر الجرمانى و تمايز لغته “ (3).

إلى غاية منتصف الثمانينات، كان مجال نظرية العلاقات الدولية بسيطا و غير معقد، أين سيطرت التصورات الواقعية والليبرالية الجديدتين (خاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية)، غير أن نهاية الحرب الباردة أعتبرت نقطة تحول نظري فارقة في طبيعة النقاش حول نظرية العلاقات الدولية، وخاصة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، فنهاية الحرب الباردة أوضحت حدود المنظار المهيمن على التفسير وقدرته على التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية، كما أن تنامي ظاهرة العولمة فتح المجال واسعا أمام دارسي العلاقات الدولية إلى الذهاب أبعد من المسائل التقليدية التي تمس أسباب الحروب والتعاون ، كما أعادت بعث النقاشات حول دور وقدره الدولة، حول مفهوم السيادة والفواعل الجديدة على الساحة الدولية.

2. تغير البيئة الأمنية، تغير في الفواعل، تغير في السياسات

عند توصيف البيئة الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة فإننا سنقترب من فرضية أساسية مفادها أن " تطور الإنسانية يثبت قدرة كبيرة على صنع التغير والتحول "، وهذا هو الفارق بين كل حقبة وحقبة زمنية أخرى، فإذا كان هذا التغير يمس مواطن القوة في العلاقات الدولية فسيؤثر في النظام الدولي وترتيب الوحدات ومنظومة القيم فيه، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في الكثير من المعطيات، ومن بينها الأمنية.

" تُعرف البيئة (بصفة عامة) بأنها مجموعة العوامل أو المتغيرات الداخلية والخارجية (سواء يمكن قياسها- أم لا) والتي تقع داخل حدود الدولة الواحدة (أي البيئة الداخلية) أو خارج الدولة (البيئة الخارجية)، والمؤثرة (أو التي يحتمل أن تؤثر) على فعالية وكفاءة الإستراتيجي [...]، فالبيئة الداخلية هي التي تستطيع الدولة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة إستراتيجيتها والتي من خلالها تتمكن القيادة الإستراتيجية من تسيير دولتها بفعالية أكبر وأدق " (4)

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و " التهديد" علاقة تأثير متبادل، و أن أي محاولة لفهم الأمن أو تفسيره لابد من تحديد طبيعة و مصدر " التهديد " ، فالشعور بللا أمن يستدعي الحاجة إلى أخذ الخطوات و التدابير و الإجراءات التي تهدف إلى درأ هذا الخطر و تحقيق الأمن، و هاته الخطوات و الإجراءات من المنطقي أن تكون متوازية و مطابقة مع التهديدات و المخاطر الحقيقية و الفعلية، حيث " أن التغيرات الهيكلية و القيمة و ما تلاه من تحولات و تغيرات في البيئة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، ساهمت في رسم مجتمع كوني يتميز بالتعقيد والترابط والغموض ومختلف فيه حدة التهديدات الأمنية بين الزيادة والنقصان من منطقة إلى أخرى، فلقد تغيرت هيكلية و خارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصطلح عليه " بالتهديدات اللاتماثلية " **Asymmetric Threats**، وبصورة أحدث " التهديدات المهجنة **HybridsThreats** كتعبير عن زيادة للتعقيد والحركة والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية " (5)

الجدول رقم 01 : التهديدات التماثلية و اللاتماثلية

التهديدات اللاتماثلية	التهديدات التماثلية	نوع التهديد مؤشر الاختلاف
تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة، كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتعبّر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. (الفرق من حيث الفواعل)	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها.	من حيث مضمون كل مفهوم
فاعل من غير الدولة، جماعات إرهابية وجماعات تمرد، عصابات الجريمة المنظمة...	الدولة	من حيث المصدر
تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد العدو، وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى، التنظيم، وامتلاك الوسائل والأساليب.	يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطراف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط.	من حيث الخصائص

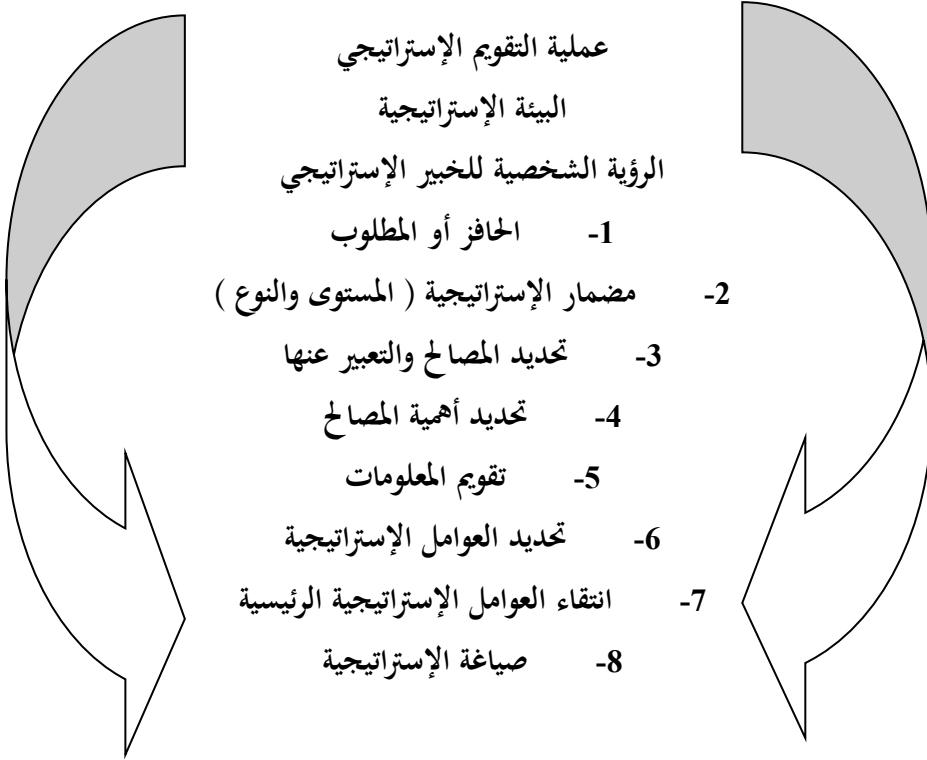
المصدر: جارش عادل، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=43831#_ftn3

” كانت الدول تاريخياً تعد هي الأطراف الرئيسية في البيئة الدولية، ولكن أدوار الدول والقوة تواجه تحديات متزايدة أو تتلقى دعماً مطرداً من قبل الأطراف الفاعلة غير الحكومية، وعلى أي حال، لفهم دور الأطراف عموماً فإن الدولة تظل هي المكان الأساسي للبداية، والأدوار الأساسية للدولة هي توفير الأمن

والرخاء لشعبها، وتختلف الدول في تعريفاتها لما يوفر الأمن والرخاء ضمن حدودها، وهي تقوم بهذه الأدوار بدرجات متفاوتة من النجاح، وبعض الدول يخفق بسبب الخيار الذي تبنته، ولكن في الأغلب الأعم يأتي الإخفاق من عدم القدرة أو اللامبالاة. وفي البيئة الدولية يتم تنفيذ هذه الأدوار في سياق وجود دول أخرى وأطراف أخرى فاعلة غير حكومية، وكل منها يبحث عن طرائق لخدمة مصالحه في توفير الأمن والرخاء “ (6)

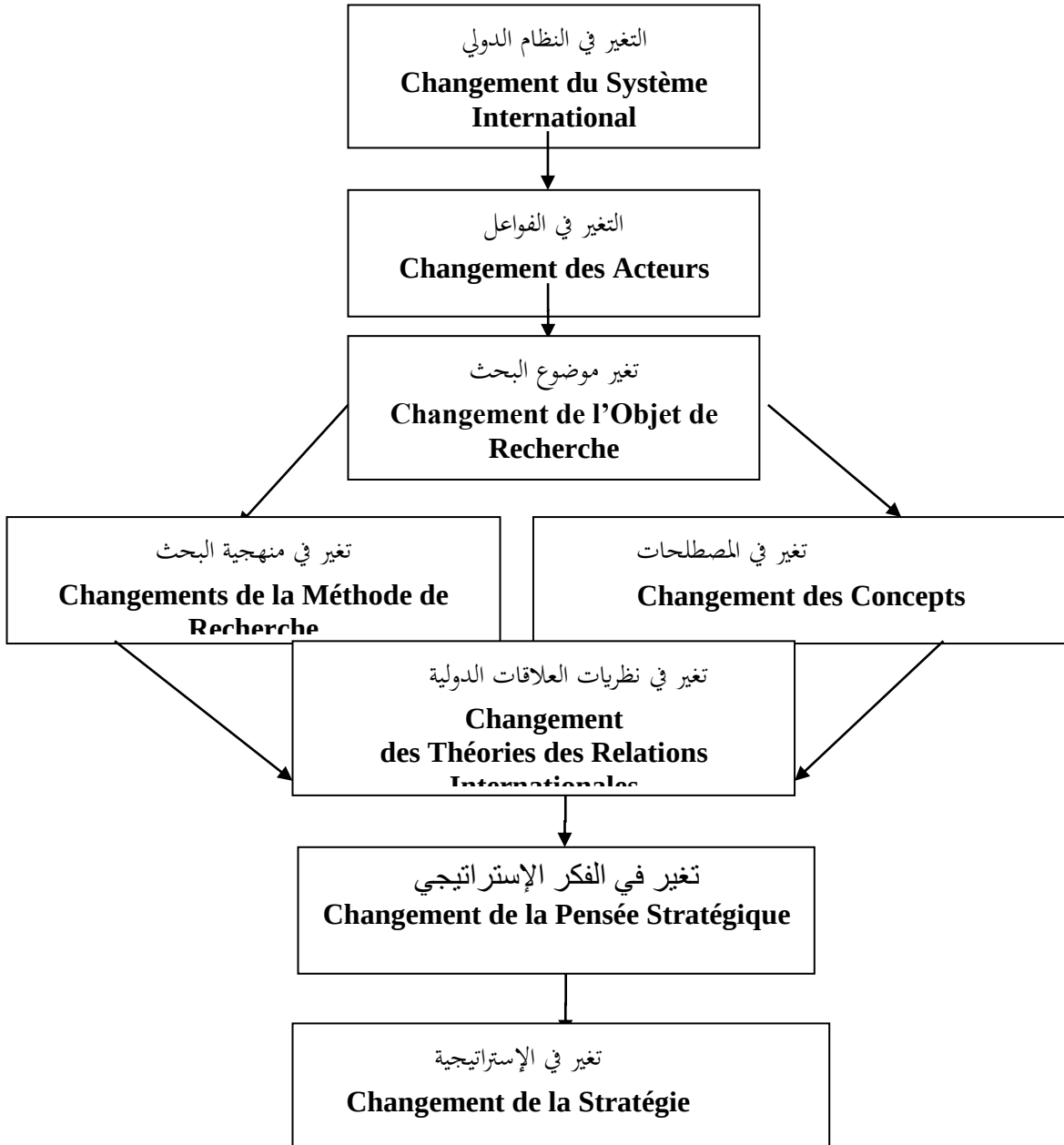
” يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، لكنها في الحقيقة تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة، ونظرا للتحويلات التي مست مفهوم الأمن في الدراسات السياسية في فترة مابعد الحرب الباردة أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهومًا قائمًا على أساس أمن الدول وحدودها و بالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تهدق بها، إلا أن التحويلات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية، والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني “ (7)

الشكل رقم 01 : البيئة الإستراتيجية



المصدر : هاري آريارغر، " الإستراتيجية ومحتفوا الأمن القومي ، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين " ، ترجمة : راجح محرز علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2011 ، ص 206.

الشكل رقم 02 : التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي



المصدر : رباحي أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 2011، ص 29.

ثانيا: سياسة ألمانىة الفكرىة فى ظل التحدىة الأمانىة

1. الشراكة الأمانىة بىن القطار الصناعى و المآتمع العلمى

من بىن البنود و المآاور الهامة التى تناولها التقرير السنوى حول السىاسة الأمانىة الألمانىة و مستقبل الجيش الألمانى (الكتاب الأبيض)، نجد الشراكة الأمانىة مع الأعمال العلمىة، إذ أقر بأن ألمانىا بحاجة إلى مزىد من الذكاء و حلول توفر الأمن وتعزز ثقافة الحرية، إذ يجب تطوير تقنىةة واستراتىجىةة ملائمة للعمل فى إطار البحث الأمنى، فهناك حاجة كبىرة للبحث و الإستثمار فى البنى التحتىة للاتصالاة الحساسة وتوفىر "الهوىة الآمنة" **"secure identity"** التى تعتبر الركائز المهمة لتطوير الحلول، فألمانىا لدها تراكم الطلب على البحوث فى العلوم الإنسانىة والعلوم الاجتماعىة واللغوىة حتى تتمكن من فهم العالم الذى تعيش فىه وتحسبىنه بشكل أفضل السىاساة الأمانىة.

إن العمل بقوة و الإستثمار فى القوة الإقتصادىة من شأنه المشاركة فى الاحتىاطاة الأمانىة الموسعة التى يتم اتآاذها، حىث يجب تحسبىن الأمن القومى فى الداآل والآارج وتعزىز حماىة البنى التحتىة الحىوىة، و يمكن لألمانىا تحقىق ذلك من آلال العمل و تآافر الجهود لإآراء تقبىم المآاطر، من آلال تبادل المعلوماة حول القضاىا الأمانىة ووضع تدابىر دفاعىة مشركة لحماىة المآاطبىن الألمان و البنى التحتىة، لىس فقط من الإرهاب والجريمة المنظمة، بل من التهدىداة الأمانىة الهجىنة بصفة عامة " (8)

"إن الأمن القومى لىس مهمة الدولة فحسب، بل هو مهمة مشركة بىن الدولة والصناعة والمآتمع العلمى والمآتمع بشكل متزاد

National security is not only a task of the state, but increasingly a joint task of the state, industry, the scientific community, and society.

تعزيز الأمن والمرونة : مسعى شامل للمجتمع على الرغم من أن الأمن المطلق لشعب ألمانيا لا يزال بعيد المنال، إلا أن السياسة الأمنية الشاملة يمكن أن تقلل من المخاطر. ولهذا السبب يجب التفكير في نهج حازم لضمان الأمن و تنفيذه بطريقة تشمل الحكومة بكاملها. يتضمن هذا النهج الوقاية من المخاطر والدفاع عنها، وينظمها لغرض معالجة التهديدات الداخلية والخارجية، ويستخدم الموارد بعد النظر والحكم السليم. يشمل نطاق المهام الدفاع الوطني و الجماعي وكذلك الحماية المدنية والسيطرة على الكوارث. إن الأمن القومي ليس مهمة الدولة فحسب، بل هو مهمة مشتركة بين الدولة والصناعة والمجتمع العلمي والمجتمع بشكل متزايد. إن الفهم المشترك للمخاطر المحتملة هو الأساس الذي يتم من خلاله بناء قدرة المجتمع بأسره على الصمود.

Security Partnership With industry and the scientific community.

Promoting Security and Resilience: A Whole-of-Society Endeavour

على الرغم من أن الأمن المطلق لشعب ألمانيا لا يزال بعيد المنال، إلا أن السياسة الأمنية الشاملة يمكن أن تقلل من المخاطر، وهذا هو السبب في ضرورة وضع نهج حازم لضمان الأمن وتنفيذه على نطاق كامل من الحكومة، ويتألف هذا النهج الوقاية ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، و استخدام الموارد مع التبصر **foresight** والحكم السليم. إن الأمن القومي ليس فقط مهمة الدولة، بل هو مهمة مشتركة بين الدولة، الصناعة، المجتمع العلمي، والمجتمع.

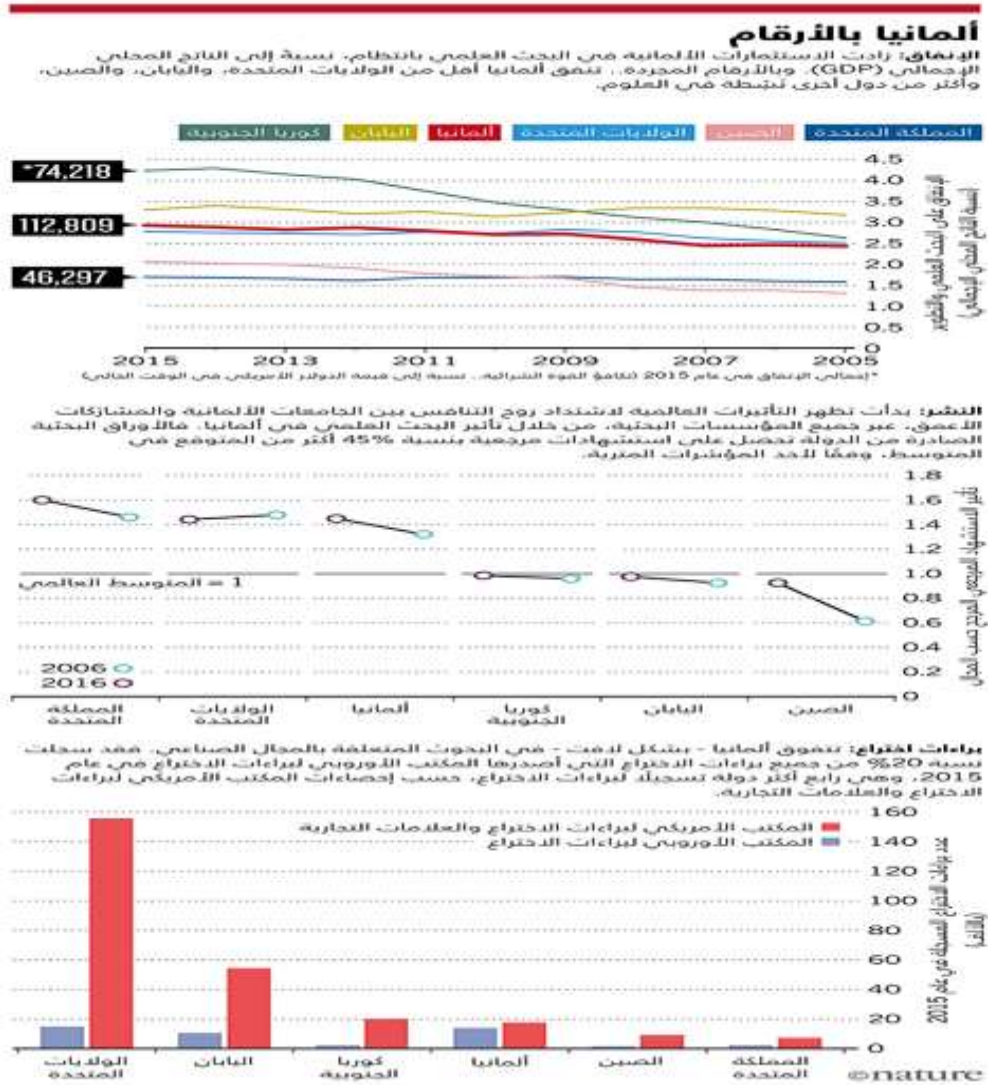
National Security is not only a task of the State, but increasingly a joint task of the state, industry the scientific community and society.

تتمتع الدولة والصناعة بالفعل بشراكة أمنية وثيقة لا تشمل حماية البنية التحتية الحيوية فحسب، بل تشمل أيضا الاقتصاد، وسيظل الحفاظ على الخبرات والقدرات وحمايتها في المناطق ذات الصلة بالسلامة، ولا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرئيسية، أمرا ذو أهمية قصوى، ستجعل الحكومة الألمانية نهجها للأمن القومي أكثر شمولاً و ذلك عن طريق :

- التحديد المستمر للمناطق التي تتطلب الحماية و تكييفها ؛

- مواصلة تطوير التخطيط للدفاع المدني (الحفاظ على وظائف الدولة والحكومة ، وحماية المدنيين، والإمداد ، ودعم القوات المسلحة) بهدف مواءمة إجراءات إدارة الأزمات ؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على مناقشة كاملة للمجتمع حول المتطلبات الأمنية المستقبلية في الأكاديمية الفيدرالية للسياسة الأمنية ؛
- تكثيف الشراكة الأمنية بين الدولة والصناعة والمجتمع العلمي من خلال التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات ؛
- وضع هذه الشراكة موضع التنفيذ خاصة في مجال الإنترنت والمعلومات. ولذلك، فإن إستراتيجية الأمن الإلكتروني في ألمانيا ستشدد بدرجة أكبر على التدابير الوقائية وستعالج هذه التدابير أيضا في نهج شامل ؛
- بالإضافة إلى ذلك، سنوسع التعاون الدولي، خاصة مع حلفائنا في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (9)
- وقد زاد الدعم للبحث العلمي بشكل سريع في ألمانيا الغربية خلال أعوام المعجزة الاقتصادية (التي يُطلق عليها **Wirtschaftswunder** بالألمانية) في أعقاب الحرب، ومع أن إعادة توحيد ألمانيا كانت لها تبعات ثقيلة أرهقت البلاد، تَمَكَّن السياسيون - في أغلب السنوات - من الحفاظ على وجود دعم ثابت وكبير للعلوم، وحتى عام 2015، كانت الحكومة تُزيد الدعم المقدم إلى جميع المؤسسات البحثية و"المؤسسة الألمانية للبحوث" بنسبة 5% كل عام، وقد انخفضت هذه الزيادة السنوية في اتفاقية البحوث والابتكار الحالية بين الحكومة الفيدرالية والولايات، السارية حتى عام 2020، لكنها تظل مُرضية عند نسبة 3%، ويقول الكيميائي مارتن ستراتمان، رئيس "جمعية ماكس بلانك": "إن هذا الضمان لوجود تمويل مستقبلي يتيح لنا تخطيط استراتيجياتنا البحثية على المدى الطويل، وهي ميزة كبيرة، لا تنعم بها سوى قلة قليلة من الدول الأخرى."

الشكل رقم 03 : ألمانيا بالأرقام (مقارنة الإنفاق على البحث العلمي)



المصدر: <https://arabicedition.nature.com/journal/2017/>

التعليق : مايمكن ملاحظته هو محاولة ألمانيا أن تلتحق بركب الدول التي حققت إقتصاداتها نموا متسارعا بفضل الإستثمار في مجال البحث العلمي على غرار الو.م.أ و اليابان، و ذلك بزيادة الإنفاق و إشراك الجامعات (براءات الإختراع) في مسار عجلة التنمية الإقتصادية.

2. المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية

إن أهم ما يميز التجربة الألمانية هو تحقيق نجاح اقتصادي مبني على أسس نظرية وعلمية، وهذا شأن لا يتوافر في تجارب دول أخرى، ومن خلال هذا كله، حافظت ألمانيا على مكانتها كأحد رواد العالم في مجالات متعددة، مثل الصناعات الميكانيكية و العسكرية، الطاقات المتجددة، التكنولوجيا الطبية؛ كما تنامي تأثيرها في قطاعات أخرى، في ظل تأكيدها على عدم التنصل من تقديم دعم قوي للبحوث و الإنتاج الفكري، فخلال عقد زمني، اجتاحت فيه الاضطرابات المالية العالم كله، زادت الحكومات الألمانية المتعاقبة، حجم الميزانية السنوية المخصصة للبحث العلمي بمعدل ثابت، وبشكل متوقع ومثالي، كما هو معهود من ألمانيا؛ فَبَثَّ ذلك روح المنافسة بين الجامعات، وعزز التعاون مع المؤسسات البحثية في ألمانيا، التي تحصل على تمويلها من المال العام، الشيء الذي أثر بشكل إيجابي و انعكس على مراكز الفكر الألمانية، فالكثير من هاته المراكز ما هي إلا امتداد إيديولوجي وسياسي لنظام سياسي معين، أين يسعى نحو توسيع رقعته الجماهيرية، أو استيعاب النخب الثقافية والفكرية، وهنا يصبح المركز البحثي جزءاً من الترسانة الفكرية و الإيديولوجية الذي يسعى من خلال نشاطه وأعماله البحثية والأكاديمية، إلى توظيفها بما ينسجم مع طموحات و توجهات و برامج الحكومات.

فلدى ألمانيا قدرًا كبيرًا من النجاح في البحث في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية واللغويات لضمان فهم أفضل للعالم يقود إلى سياسة أمنية أفضل، فالشركات باعتبارها المفتاح للكفاءة الاقتصادية، وكذلك كمحرك و مشغل البنية التحتية الحيوية، و التي بدورها معرضة بشكل خاص للتحديات الأمنية الجديدة في الداخل والخارج، وبالتالي يجب أن تُدرج أيضًا في بيئة أمنية موسعة، حيث يجب تعزيز حماية الأمن القومي في الداخل والخارج عن طريق إجراء تقييمات مشتركة للمخاطر ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالأمن ووضع تدابير مشتركة للحماية والدفاع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، ويجب أيضا تعزيز حماية البنية التحتية

الحوية، و لا يكون هذا إلا عن طريق مخرجات الراكز البحثية على غرار المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية.

فقطاع مراكز البحوث الألمانية يتميز بعدد كبير من المنظمات والباحثين المنتشرين في جميع أنحاء البلاد، و تختلف تقديرات عدد مراكز الفكر الناشطة في ألمانيا، وتتراوح بين 70 و 100 مؤسسة، وإذا قمنا بإحصاء موسع ليشمل أيضاً أكاديميات مختلفة ترعاها الكنيسة (والتي تعمل أحياناً كمراكز أبحاث غير متفرغة) أو مؤسسات تشغيلية أو مراكز أبحاث جامعية، فقد يتجاوز العدد 1002 أيضاً (10)

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، مركز فكر ألماني في برلين تأسس في العام 1962 و هو منظمة علمية مستقلة تجري أبحاثاً موجهة سياسياً لصالح البرلمان الألماني و الحكومة الفدرالية حول قضايا خارجية و السياسة الأمنية و التحليلات و يُصدر منشورات من طرف باحثو المعهد و يُشاركون في النقاشات الوطنية و الدولية بشأن القضايا السياسية.

” قد يكون المعهد الألماني للشؤون الدولية و الأمنية هو مركز التفكير الأكثر نفوذاً في مجال السياسة الأمنية و الخارجية الألمانية، لأن مهمته هيتقديم المشورة للحكومة والبرلمان، وفقاً لبيان مهمته، فإن المعهد هي مؤسسة علمية مستقلة تجري بحوث السياسة، والتي تُستخدم لتقديم المشورة إلى البوندستاغ * Bundestag، والحكومة بشأن قضايا السياسة الخارجية والأمنية، وكذا تقديم التحليلات

يصدر المعهد أوراق بحثية ومقالات وتعليقات للصحف والتلفزيون، وموجزات السياسة، والكتب، والمجلات، بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينظم الندوات والمؤتمرات، يتعاون برنامج المعهد مع الأبحاث الجامعية وغير الجامعية و يعقد المعهد اجتماعات سنوية منتظمة مع المراكز الفكرية في الولايات المتحدة، الفرنسية، والمراكز الفكرية البريطانية وكذا مع مؤسسات مماثلة في إسرائيل وإيران والهند، باكستان و اليابان.

يوجد حالياً أكثر من 130 موظفاً يعملون في المعهد، و لديه ثماني وحدات للبحوث توظف أكثر من 60 عالماً وباحثاً، تُغطي وحدات البحث تكامل الاتحاد الأوروبي، العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، الأمن الأوروبي والأطلسي، الأمريكيتان، الاتحاد الروسي / رابطة الدول المستقلة، الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وكذلك القضايا العالمية، وذلك بميزانية قدرها 9.5 مليون دولار.

تبرز أهمية و مكانة المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية مقارنة بمستشاري السياسة الآخرين بقدرته على الاعتماد على الأبحاث الأكاديمية القوية التي يجريها الموظفون، لذلك بالإضافة إلى تقديم معلومات محدثة واستشارات مبنية على الطلب، يقوم المركز أيضًا بعمل أكاديمي صارم، فهو مستقل استقلالاً تاماً عن أي حزب سياسي أو مؤسسة أخرى، ولا يرتبط بأي برنامج أو مجموعة مصالح، ويضع أولوياته ويجري أبحاثه بحرية.

فبالإضافة إلى العاصمة الألمانية برلين، تم إنشاء فرع آخر للمعهد في بروكسل، يتم تبادل الأفكار فيه أيضاً كأكبر مركز أبحاث في أوروبا في مجال السياسة الدولية، حيث افتتح المعهد مكتباً في بروكسل في عام 2009، وهناك يتم تبادل نشط مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك مع معاهد البحوث الأوروبية ومراكز البحوث. (11)

4. خاتمة :

رغم ماضيها النازي الذي قيد مجالاتها في المناورة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و بالخصوص في المجال الأمني-العسكري، استطاعت ألمانيا أن تبني قوة أمنية متطورة، مثلت نموذجاً بارزاً على مستوى الاتحاد الأوروبي، فلقد استطاعت ألمانيا أن تستنسخ تقدمها الهندسي في المجال الصناعي و رقيها التكنولوجي في القطاع الاقتصادي في رسم وتطوير هندسة سياسية وأمنية بارزة من خلال الاعتماد على نخب من الخبراء المدنيين المتخصصين. فبفضل خبرة مراكز الفكر الألمانية، استطاعت جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تتحكم في مخاطر وتهديدات أمنية كبيرة كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، أزمات اللاجئين، انتشار الأسلحة، الصراعات الإقليمية، الأزمات الوبائية، وغيرها، و بفضل هذه الحنكة الأمنية المستمدة من خبرة مراكز الفكر، تحولت ألمانيا إلى نموذجاً رائداً في الدبلوماسية الإنسانية والقوة الناعمة والقيادة السياسية الراشدة.

و كما يقول المفكر العراقي علي الوردي : الأفكار كالأسلحة تبدل بتبدل الأيام، و يعزز هذا الطرح الفيلسوف الألماني نيتشه بقوله : الحية التي لا تغير جلدها تمهلك، و كذلك البشر الذين لا يغيرون أفكارهم يهلكون، و كخلاصة و استنتاج لما ورد في هذا المقال فنحن بحاجة اليوم إلى نوع خاص من التفكير، حيث يتمثل الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية في تطوير أساليب مبتكرة وجديدة لمجموعة من القضايا المتعلقة بالأمن القومي أو السياسة الخارجية أو النمو الاقتصادي أو التنمية الاجتماعية، و استشراف الحلول لها، و هذا من خلال النتاج العلمي الذي تُصدره مراكز الفكر (التقارير، الخبرات، المنشورات، المؤتمرات العلمية و الندوات...)، بالإضافة إلى هذا يتم إنتهاج و إشراك التكنولوجيات في تحديد و رسم السياسات بواسطة التطبيقات الحديثة المعتمدة في مجال الإستشراف.

أبرز النتائج المتوصل إليها :

● على ضوء ما ورد في فرضيات هذا المقال، فقد تم التوصل إلى أنه قد تولدت مجموعة جديدة من المعايير التي حكمت عملية صياغة السياسة الأمنية، فلم تعد المعايير التقليدية هي الوحيدة أو المتحكمة في هذه العملية، كما أنه لم تعد التصنيفات بيد الدول الكبرى أو العظمى في العالم، حيث أنه لا أحد يستطيع أن يحدد على وجه الخصوص و اليقين كيف ستبدو بيئة الأمن الدولي في المستقبل، من هنا يمكننا القول أنه لا يوجد مبادئ عامة- أي خيار استراتيجي جامع - للتصدي للتحديات المعقدة و المتنوعة أمام الدول في رسم سياساتها الأمنية المستقبلية، لذلك فتطور ورسم الأهداف ليست أشياء تُترك للمصادفة، فكل شيء مرتبط بالأفكار التي تُترجم على أرض الواقع بسياسات مبنية على أسس علمية و بحثية أكاديمية.

● تشعب مواضيع الأمن وارتباطها بمجالات غير عسكرية، كالمقاطع الثقافية و المجتمعية و البيئية والاقتصادية والصحية و السيبرانية، زاد من دور الدوائر الفكرية على غرار مراكز الفكر في رسم وبناء واستشراف السياسات الأمنية للدول.

اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث :

تؤدي السياسة الفكرية دوراً مهماً ومحورياً في عالم اليوم ليس فقط باستقلالية و بحياد عن السياسات الأخرى (الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، الصحية، الثقافية...) بل هي مكملة لها عن طريق التحليل و الإستشراف لمقومات و مرتكزات صناعة الأمن القومي، و من خلال المشاركة في صنع المستقبل أيضاً عبّر دعم صنّاع القرارات والسياسات بالتوجهات والأفكار والاستراتيجيات الجديدة والمبتكرة التي ترسم ملامح سياساتهم وتوجهاتهم المستقبلية.

5. التهميش:

¹ - Charles-Philippe David, La Guerre et la Paix ; Approches et enjeux de la Sécurité et de la Stratégie, SciencesPo Les Presses, Paris, 2013, p 31.

² - White paper on Germany Security Policy and The Future of The Bundeswehr, p22 .

³ - د. أحمد عتيق، الظروف التاريخية لنشوء النزعات القومية الأوروبية، كتاب : مستقبل الاتحاد الاوروي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، تحرير و إشراف أ.مُجدّ عربي لادمي (المركز الجامعي تمنراست. الجزائر)، الطبعة الأولى 2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين _ ألمانيا.

⁴ - علي بشار بكر أغوان، " التحليل الإستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صُنع القرار"، في **pulpit**. **Alwatanvoice.com**، بتاريخ 2011-07-30، شوهذ 2018/05/05.

⁵ - جارش عادل، " مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة Cognitive Approach on new

Securiy Threats " ، مجلة العلوم السياسية والقانون، (العدد الأول جانفي 2017، المركز الديمقراطي

العربي، ألمانيا)، ص 249.

⁶- هاري آريارغر، " الإستراتيجية ومحتفوا الأمن القومي ، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين " ، ترجمة : راجح محرز علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، ص 104.

⁷- قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه - التحديات والرهانات - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ؛ تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية،(جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011) ، ص43.

⁸ -Dr. Andreas Schockenhoff, **A Security Strategy for Germany**, Institut für Strategie- Politik- Sicherheits- und Wirtschaftsberatung, Berlin, p11.

⁹ -White paper 2016 on Germany Security Policy and The Future of The Bundeswehr, p 59.

¹⁰ -Martin W. Thunert, **The Development and Significance of Think Tanks in Germany**, Center for North American Studies, Johan Wolfgang Goethe-University Frankfurt, p 186.

*البوندستاغ الألماني هو البرلمان الإتحادي و بالتالي الهيئة التشريعية لجمهورية ألمانيا الإتحادية و يقع مقره في برلين، البوندستاغ في النظام السياسي لألمانيا هو الجهاز الدستوري الوحيد الذي يُنتخب مباشرة من الشعب، المواطنون الألمان و ذلك وفقا للمادة 20 فقرة 2 و المادة 38 من القانون الأساسي.

¹¹ - <https://www.swp-berlin.org/en/about-swp/>

6. قائمة المراجع:

1.6 الكتب باللغة العربية :

1- د .أحمد عتيق، الظروف التاريخية لنشوء النزعات القومية الأوروبية، كتاب : مستقبل الاتحاد الاوروي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، تحرير و إشراف أ.مُجدعري لادمي (المركز الجامعي تـمـنـراست. الجزائر)، الطبعة الأولى 2018، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين— ألمانيا.

2- جارش عادل، " مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة Cognitive Approach on new Securiy Threats " ، مجلة العلوم السياسية والقانون، (العدد الأول جانفي 2017، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا).

3- هاري آريارغر، " الإستراتيجية ومحتفوا الأمن القومي ، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين " ، ترجمة : راجح محرز علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى.

4- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه - التحديات والرهانات - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ؛ تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011).

2.6 الكتب باللغة الأجنبية

1- Charles-Philippe David, La Guerre et la Paix ; Approches et enjeux de la Sécurité et de la Stratégie, SciencesPo Les Presses, Paris, 2013.

2- Dr .Andreas Schockenhoff, **A Security Strategy for Germany**, Institut fur Strategie- Politik- Sicherheits- undWirtschaftsberatung, Berlin.

3- Martin W. Thunert, **The Development and Significance of Think Tanks in Germany** .

4- "**White Paper on German Security Policy and the Future of the Bundeswehr**", Published by Federal Ministry of Defence, Stauffenbergstraße 18 10785 Berlin, June 2016.

شبكة الإنترنت:

1- <https://www.swp-berlin.org>

2- <https://democraticac.de>